

أمراء الحرب وتجار الهيكل... لكمال ديب : " كتاب"
حشجة ثورية ؟ !
مسعود ظاهر

النهار البيروتية 14-5-2007

يقدم كمال ديب السمات الأساسية للمنهج الذي اعتمده في كتابه "أمراء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان" (•) تحليل تلك الأحداث بقوله أن كتابه هذا محاولة لوصف عقلائي للأحداث في لبنان في الفترة بين 1975 و 2006 من زاوية إقتصادية وبيئية يلعب فيها أمراء الحرب والتجار الدور الأهم. ففي بلد صغير المساحة قليل السكان كلبنان، يكتسب الزعيم المحلي أو رجل الأعمال شهرة لن يجدها في أي بلد آخر .

شدد المؤلف على مسألتين: أن الشخصيات اللبنانية هي التي رسمت أحداث البلد وترسمها، وأن الشخصيات المحلية هي الأكثر تأثيرا في هذه الأحداث من الشخصيات الإقليمية والدولية .

ويعزو تركيزه المزدوج على الدور الشخصي لأمراء الحرب والتجار إلى غياب كتابات جديفة ناقدة حول هؤلاء ودورهم في خلق لبنان، وتاليا في تدميره المادي والنفسي وانهياره المالي. إذ لم يكن أمراء الحرب في لبنان أداة طيعة، بل استطاعوا إلى حد ما استغلال القوى الإقليمية ضد بعضهم البعض لغايات محلية ولكتسب المعارك والجولات ضد خصومهم المحليين .

كانت الطبقة الحاكمة في لبنان ولا تزال، بجناحيها السياسي والاقتصادي، عائلية. فهي تتشكل من تجمع عائلات، وانتلاف زعامات فردية هي في الحقيقة مجموعة حكام لمناطق يحظى كل منهم باستقلال شبه ذاتي في زمن السلم وشبه كامل في زمن الحرب. وتستند الأطروحة المركزية في الكتاب إلى المقولة النظرية التالية: "ثمة عائلات صنعت مؤسسة عليا غير رسمية تجمع بين أمراء الحرب والتجار وأصحاب الأعمال على المصالح الخاصة". وتلعب تلك المؤسسة الدور الأكبر في حياة اللبنانيين، في معزل عن حجم النفوذ أو التدخل الخارجي، أو دور الأطراف الإقليمية الدولية.

"أمير الحرب"، لقب أطلقه غسان تويني على زعماء ميليشيات الحرب اللبنانية بعد العام 1975. وكان لأسلافهم من أمراء الحرب السابقين في جبل لبنان ألقاب عدة أهمها الأعيان، والمشايخ، والملتزمين، والمقاطعية أو ملتزمي الإقطاعات الصغيرة.

من شروط نجاح أمير الحرب أن تكون لديه زمرة عسكرية مسلحة قد يكون عددها بضعة آلاف، وأن يتصرف باستقلالية في منطقة جغرافية معينة إنسحبت منها السلطة المركزية. وأن تكون لديه القدرة على الاستفادة القصوى من الفوضى التي ترافق غياب السلطة المركزية لكي يمارس النهب المنظم وفرض الخوة على مناطق مجاورة لنفوذه. يدعي تمثيل مصالح مذهبية أو مناطقية أو عائلية، ويستعمل العنف لتدعيم سيطرته، ويعتمد على كادر متماسك من المقربين عنده. يضاف إلى ذلك أنه يعتني بمصالحه الفردية، ولا يهتم أبدا بإصلاح بنية الدولة الحاكمة أو تغييرها. ويقدم تحالفات محلية وإقليمية قوية تساعد على البقاء في السلطة وتوريثها إلى أبنائه من بعده .

أما تجار الهيكل من حلفاء أمراء الحرب في لبنان فهم من أصحاب المال والأعمال الذين يفضلون عقد الصفقات الكبيرة على حساب الدولة. وتعود ممارستهم التجارية بجذورها إلى تقليد قديم قام على ممارسة النشاط الماركنتيلي منذ زمن الفينيقيين. ورغم طول المسافة الزمنية فإن الذهنية الماركنتيلية لم توصل لبنان إلى النتيجة الطبيعية لتطور النظام الرأسمالي أي عملية التحول الرأسمالي عبر الاستثمار المنتج. "نحن شعب من التجار"، قالها ميشال شياح متهمكا على تلك الذهنية الماركنتيلية .

ليس من شك في أن تحالف الإقطاعيين من أمراء الحرب مع كبار التجار الكبار مسؤول عن الحؤول دون قيام دولة عصرية في لبنان. أما الكلام على السيادة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين اللبنانيين، وتعزيز روح المواطنة بين أبنائه في معزل عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية فما زال مجرد أمنيات لم تتحقق.

فالنظام الاقتصادي اللبناني خاضع خضوعاً كاملاً لتحالف رجال المال والسلطة في لبنان. وازداد التحالف رسوخاً بعد إتفاق الطائف واعتماد نظام المحاصصة بين زعماء الطوائف الكبرى الذين باتوا من كبار الأثرياء. في المقابل، شهد لبنان تدهوراً مريعاً في أوضاعه الاقتصادية والخدماتية، فتجاوز حجم الدين العام فيه 45 مليار دولار.

وتدنت نسبة الطبقة الوسطى إلى أقل من عشرين في المئة بعد أن كانت قد تجاوزت السبعين في المئة زمن البحبوحة التي سبقت الحرب الأهلية لعام 1975. واتسع حجم الطبقة الفقيرة بشكل مخيف، وفتح باب الهجرة على مصراعيه أمام الفئة الشابة من اللبنانيين، وبخاصة المتعلمين منهم .

لذلك تعود جذور الأزمة اللبنانية، وفق ما يراه مؤلف الكتاب وكاتب مقدمته، إلى أن الطبقة الحاكمة من أمراء الحرب وتجار الهيكل عملت جاهدة على إبقاء الشعب اللبناني في حال الفقر والحرمان، وليست لديها أية مشاريع لتنمية القدرات الاقتصادية في لبنان، في حين تزرع مختلف فئات الشعب تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى هجرة أكثر العناصر كفاية وعلماء من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية. ولم تعد النخب الثقافية قادرة على التغيير أو مواجهة الفساد المستشري في الإدارة اللبنانية من جراء استغلال النفوذ وكسب المال غير الشرعي على حساب الوطن. وقد أطلق الدكتور سليم الحص على تلك الظاهرة توصيفاً علمياً دقيقاً حين سماها "ثقافة الفساد في لبنان". نتيجة لذلك، ما إن نتجه قوى التغيير لتكثيف جهودها في مواجهة الفساد حتى تنبري قوى التحالف الحاكم إلى التحريض الطائفي والمذهبي وخوض مواجهة شرسة لمنع قوى التغيير الحقيقي من تحقيق أي مكسب ديموقراطي، مهما كان صغيراً. وهم يعتمدون وسائل مجرّبة تقوم على إفقار اللبنانيين مادياً من أجل استخدامهم وقوداً للفتنة الطائفية. فأثبت هذا الأسلوب كفاية عالية في تفكيك الوحدة الوطنية، واستجداء كل أشكال التدخل الإقليمي والدولي لحماية مصالح أمراء الحرب وتجار الهيكل في لبنان .

كان التداخل بين مصالح الطبقة الحاكمة في لبنان وأصحاب المشاريع الإقليمية والدولية واضحاً على الدوام، وفي مختلف الحقب التاريخية. لكن المؤلف ركز اهتمامه، وبالدرجة الأولى، على دور العامل الداخلي في الأزمات اللبنانية. فأولى اهتماماً خاصاً بالرد على مقولات نقلت من دور الزعماء اللبنانيين في تدمير بلدهم، أو توجد لهم أسباباً تخفية. لكن المؤلف نحى العوامل الخارجية من بحثه، لكي يبقى الوجه اللبناني الحقيقي للأزمة، وجه أمراء الحرب والتجار المحليين. ورد على مقولة حروب الآخرين على أرض لبنان و"العذاب اللبناني الطويل على أيدي الغرباء الأشرار" بأن المعضلة كانت لبنانية أساساً، وبمضاعفات إقليمية. فقد وجه أمراء الحرب الدعوة للأطراف الخارجيين للتدخل في شؤون لبنان، كما شجع بعض أمراء الحرب التدخل الخارجي ولو لم يتعامل مباشرة معه.

وفي الحالتين عمل هؤلاء على الاستفادة من هذا التدخل. فإذا كان لب الأزمة في لبنان هو حروب الآخرين والتدخل الخارجي، فسيجد المراقب صعوبة في توضيح أسباب استمرار الصراع الأهلي في الثمانينات بعد خروج الجيوش الأجنبية من بؤر التوتر في لبنان. لكن الحرب إستمرت بعد العام 1982 ، وقام اللبنانيون بنحر بعضهم البعض بوتيرة غير مسبوقه. وفي معظم الأحيان كانت المعارك تدور بين من كانوا حلفاء الأمس أو بين أبناء طائفة بعينها. وبما أن الصراع على السلطة يتمركز في بيروت بالدرجة الأولى، فإن غالبية فصول الكتاب عالجت الوجه المزدوج للتبدلات العاصفة التي شهدتها بيروت في القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد كانت بيروت منطلقاً لحدائث غير سليمة لا بل إشكالية للبنان وسائر أرجاء المشرق العربي. فقد نشأت فيها أولى مظاهر التحديث السكني والمالي والمدارس والجامعات والفنون والطباعة والنقابات والأحزاب، وغيرها. فاستقطبت مئات الآلاف من الريفيين الذين بقوا على هامشها في أحزمة اليأس. وكان هؤلاء يتحينون الفرص الملائمة للانقضاض على حدائث مشوهة لم تقدم لهم سوى المزيد من الحرمان والقمع والإفقار .

مع ولادة" دولة لبنان الكبير " انتقل فيروس الصراع الأهلي من الجبل إلى بيروت والساحل وأصبحت العاصمة مسرحاً لخلافات متجددة. ففي الجيل إستمر نفوذ أمراء الحرب في أوساط المجموعات الدينية والمناطقية كما كان سابقاً. وشكل السكن الطائفي حدود الكانتونات بين المناطق والطوائف تحت إشراف أبناء أمراء الحرب التاريخيين والجدد. وتأقلم أمراء الحرب مع الجمهورية الجديدة وتحولوا إلى رجال دولة عندما استلموا مناصب وزارية أو نيابية أو صفات رسمية في بيروت. إلا أنهم احتفظوا بآليات الصراع

ونقلوها معهم من الجبل إلى بيروت. ما بين 1950 – 1975 أصبحت بيروت مركز التقاء المجتمع الإقطاعي بكامل طوائفه المتناحرة. وأضحى موقعها الجغرافي الوسطي محط اهتمام قادة الكانطونات الطائفية في لبنان. لقد استفاد أمراء الحرب إلى أقصى حد من ميزات بيروت، لكنهم أرسلوا إشارات الصدام الدموي التي كان المجتمع اللبناني القديم محتفظاً بها. فهم محرومون من خيرات بيروت التي احتكرت مع بعض ضواحيها الثروة الاقتصادية والمعارف والسلطة، في حين استسلمت مناطق الأطراف لحياة الإقطاع والتخلف والحرمان. كان صعود بيروت السريع سيفاً ذا حدين. ففيما أصبحت محور قوة لبنان في القرن العشرين، كان سقوطها عام 1975 السبب المباشر لأزمته المستمرة. ومن المحتمل أن يكون الاحتقان الطائفي اليوم أكثر عنفاً منه في سبعينات القرن العشرين. فقد أعاد "اتفاق الطائف" توزيع السلطة استناداً إلى شروط أمراء الحرب. وكان أكبر إنجاز حققه هؤلاء في هذا الاتفاق أنه ضمن دورهم في مستقبل لبنان لأجيال مقبلة مقابل تراجع أسهم الدولة العلمانية الليبرالية الديمقراطية.

رأى أمراء الحرب والتجار أن استمرار حزام البؤس حول بيروت ضروري بسبب دوره المهم في ردف الاقتصاد اللبناني بنسبة كبيرة من اليد العاملة الرخيصة في الزراعة والصناعة والخدمات. وخلال سنوات الحرب الأهلية الطويلة تبخرت صورة "العصر الذهبي للمعجزة اللبنانية" ليصبح لبنان دولة فقيرة هامشية مدمرة، لديها اقتصاد منهارة، ومؤسسات لا تعمل ومناطق صناعية وسياحية وتجارية فقدت وجودها المادي. وفقد لبنان نسبة كبيرة من المثقفين والمتعلمين وأصحاب الكفاية الذين سلكوا طريق الهجرة أو سقطوا ضحايا القتل والتهجير. لقد هزم لبنان الوطن وربح أمراء الحرب. وسيطرت الميليشيات على المرفأئ الشرعية، وخسرت الدولة إيرادات الجمارك. ولتوسيع قاعدة نفوذهم وتحصيل المزيد من المال فرض أمراء الحرب الضرائب، وأقاموا حواجز مالية عند المعابر الرئيسية التي تربط الكانطونات. وعززوا كانتوناتهم ببعثات إلى الدول العربية والأجنبية بحثاً عن الدعم المالي خاصة من الجاليات اللبنانية في الخليج العربي، وغرب أفريقيا، ومن القارة الأميركية وأستراليا. واللافت للنظر أن ظاهرة أمراء الحرب والزعماء والتجار في عام 2006 باتت أكثر رسوخاً في المجتمع اللبناني عما كانت عليه في السابق. وأصبح أمراء الحرب والمال جزءاً من العولمة بمعناها الإيديولوجي السلبي. فهم ناشطون في المال والسياسة عبر مؤسسات النظام العالمي دون تدخل من الدولة اللبنانية التي يقيمون فيها. وقد تزامن صعود ظاهرة أمراء الحرب الجدد مع انهيار الإيديولوجيات الشمولية أو التوتاليتارية التي كانت تبشر بالإصلاح والتحرر والتغيير. فأعاد أمراء الحرب وتجار الهيكل تشكيل دورهم وفق صيغ جديدة ترسخ نفوذهم على مجموعة طائفية معينة، وفي منطقة جغرافية محددة.

فلا عجب أن يسعى أمراء الحرب عام 2006 إلى استجلاب قوى خارجية لدعمهم ضد خصومهم المحليين. لكن السؤال البارز هنا: هل بقي في لبنان طرف يقبل بأن يستغله طرف آخر، أو أن تكون له امتيازات على حسابه؟ وهل هناك طرف لبناني من أمراء الحرب وتجار الهيكل يفتقد إلى الدعم الإقليمي والدولي؟ لذلك نعيش اليوم زمن الجمود السياسي والاقتصادي.

فأسلحة الجميع، السياسية منها والمذهبية، باتت صدئة ولا نفع منها في معركة يخرج منها الجميع مهزومين. وهم يبحثون مجدداً عن نظام توافقي على قاعدة زبائنية تعطل النظام الديمقراطي وتفرغه من محتواه. علماً بأن النظام الديمقراطي المطلوب للبنان لا يمكن أن يكون مفصلاً على قياس أمراء الحرب وتجار الهيكل. يريدون للبنان نظاماً هجيناً ليس طائفيًا ولا علمانياً، نظاماً أبعد ما يكون عن الديمقراطية لأنه لا يعترف بالمساواة بين اللبنانيين، ولا باستقلالية الفرد عن طائفته، ولا بالحقوق السياسية للأفراد والجماعات، ولا بأولوية المجتمع المدني. يريدون ديموقراطية شكلية يبقى فيها اللبنانيون أفراداً ضمن جماعات مذهبية متناحرة باستمرار.

أخيراً، منذ الربع الأول من القرن العشرين حتى اليوم أثبت نظام أمراء الحرب والتجار متانته وقوته خلال قرنين من الزمن وصمد أمام التقلبات المحلية والإقليمية والعالمية، الاقتصادية منها والاجتماعية. لذلك ينهي المؤلف كتابه بالقول: "في 2006، بدأ واضحا أن نظام أمراء الحرب والتجار في لبنان كان في أوج حيويته وديناميته. وقد اجتمع ممثلو الطوائف حول طاولة حوار كانت بمثابة "مجلس ملي" يلغي دور المؤسسات الدستورية أو يؤجل دورها إلى حين الاتفاق على وثيقة حكم جديدة. ولم تكن الحرب مع إسرائيل

في صيف 2006 إلا فاصلا في مسلسل الصراع المحلي. ها قد إكتمل تبلر الطوائف الأربعة الكبرى، وبات ممكنا فتح صفحة جديدة من فدرالية طوائف نصف مكتوبة وعصر جديد لأمرء الحرب والتجار في البلد الصغير لبنان.

الواقع مأسوي للغاية. أما الحل المقترح، فدعوة رومانسية إلى إجراء ثورة شاملة في نظامنا الاقتصادي والسياسي الطائفي لبناء وطن حقيقي بدلا من "المزرعة" التي نعيش فيها. ثورة يريدتها المؤلف شاملة تحت سقف هريان طائفي مستشر، وانفلات الغرائز في اتجاه تكديس السلاح لحرب أهلية يمكن أن تقود إلى دمار لبنان وتهجير من تبقى من اللبنانيين.

وجميل أن يتلاقى جورج قرم مع دعوة كمال ديب لإعلان الثورة الشاملة. فوجه النداء الرومانسي التالي: "يا لبناني المهجر والوطن، إتحدوا للقضاء على التحالف الجهنمي بين أمرء الحرب والمال ولبناء دولة الكرامة والعدل والمؤسسات. وهذا يتطلب نفي أمرء الحرب وجميع أفراد عوائلهم إلى خارج الوطن وإلى أبد الأبدين."

لعلها حشرة ثورية في زمن التكتلات الطائفية الكبيرة وانفلات الغرائز الميليشيوية وانهيار الإيديولوجيات الشمولية. فأين الثوار الذين يقودون الثورة في بلد انشغل فيه قادة الأحزاب العلمانية بمعالجة انقساماتهم الداخلية المزمنة، ولم يعد لهم تأثير مهم في مجرى الأحداث السياسية في لبنان؟ إنه كتاب صادق فعلا وصريح كما أراده مؤلفه. لا يجمل الواقع ولا يجامله. يصدم القارئ ويأمل بدفعه للتغيير وبناء مستقبل أفضل للبنان. ولدى مؤلفه وكاتب مقدمته نيات حسنة، وحنين لثورة شاملة يقوم بها جيل جديد من اللبنانيين عله ينجح في بناء دولة عصرية، علمانية وديموقراطية .

(•) كمال ديب: "أمرء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان". دار النهار، بيروت 2007، 605 صفحات من الحجم الكبير.

مسعود ضاهر